جُمهُورية مصر العربية
جَامعة المنصُورة
كُلية الحُقُوق
قسم الاقتصاد السياسي
والتشريعات الاقتصادية

دور الجودة المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

بحث متطلب لاستكمال الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

وليد أحمد سعيد مصباح

تحت إشراف

أ.د/ رضا عبد السلام إبراهيم

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية بكلية الحقوق

جامعة المنصورة

٢٠٢٤

مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من ابرز المعالم الكبرى الإقتصاد العالمي حيث توسعت أغلب الشركات متعدية الجنسيات في توجيه استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية والمتقدمة؛ ما دفع حملة من الاقتصاديين إلى الكشف عن العوامل التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة عدة محددات اقتصادية وتوفير بيئة اقتصادية ذات معايير دولية وذلك من أجل زياده حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتمثلة في حجم السوق، وفرة الموارد الطبيعية، النمو الاقتصادي، وغيرها.

ولكن الدراسات الحديثة أثبتت أنه لم تعد هذه المحددات كافيه لوحدها في تفسير جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالعديد من الباحثين كان تركيزهم على أهمية المحددات المؤسساتية، فوجود مؤسسات ذات نوعية جيده وفعالة يعتبر كعامل يفسر الفرق في جاذبية الاستثمارات بين الدول نظراً لما تقدمه من قوانين تتسم بالوضوح، الشفافية، ضمان حماية حقوق المليكة، تخفيض تكاليف الصفقات وغياب الفساد وكلها عوامل تسمح بتهيئة المناخ الاستثماري وحرية نشاط الشركات متعدية الجنسيات، فالجودة المؤسساتية تعد عامل مهم في تسهيل أعمال المستثمرين الأجانب وكذلك توفر استقرار المشاريع الاستثمارية.

ثانيًا: مشكلة البحث:

انطلاقا مما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

– كيفية تأثير الجودة المؤسساتية كعامل محدد لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

_ ما هو دور الجودة المؤسساتية السياسية والاقتصادية في تحقيق الاستقرار السياسي والإقتصادي؟

_ كيف تساهم المؤشرات السياسية للحوكمة في توفير مناخ جاذب للإستثمار الأجنبى المباشر؟

_ دور الحرية التجارية والحرية النقدية والإستثمار في تحسين المناخ الإقتصادي؟

_ ماهي مكانة الدول العربية في مؤشرات الحوكمة والحرية الإقتصادية ؟

ثالثًا: منهج البحث:

للإجابة على إشكاليه البحث،نحاول استخدام المنهج الوصفي بإستعراض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ودور الجودة المؤسساتية في توفير مناخ جاذب للإستثمار الأجنبي المباشر.

رابعًا: أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحليل التأثيرات المحتملة ولوجود المؤسسات مقاسه بمؤشرات الحوكمة ومؤشرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خامسًا: الدراسات السابقة:

١- دراسة د. محمد سعد محمود عبد الرحيم٢٠٢٣(أثر جوله المؤسسات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر)،المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كليه التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الثاني، يوليو،٢٠٢٣.

٢- راضي محمد محمد السيد ٢٠٢٠ (دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر)، مجله البحوث المالية والتجارية، جامعه بورسعيد، كليه التجارة، العدد ٢، ابريل، ٢٠٢٠.

٣- فاطمه عبد الرحمن محمد ٢٠٢٣ (أثر الإستقرار الاقتصادي الاستثمار الأجنبي في مصر)،جامعة الزقازيق ،كلية التجارة ،المجلد ٤٥،عدد ٢، ٢٠٢٣.

هدفت الدراسات السابقة إلى معرفة أثر الإستقرار السياسي والإستقرار الإقتصادي باعتبارهما متغير مستقل والاستثمار الأجنبي المباشر متغير تابع.

وإعتمدت الدراسات على أربعه مؤشرات وهي النمو الإقتصادي ومؤشر الإستقرار الإقتصادي ومؤشر الإقتصادي الإجتماعي ومؤشر الإستقرار الحكومي، وقد توصلت الدراسات إلى وجود أثر

إيجابي للنمو الإقتصادي وكذلك الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي وكذلك الإستقرار الحكومي على حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ومن خلال الدراسات السابقة ستقوم هذه الدراسة على تحليل دور الجودة المؤسساتية السياسية في تحقيق الإستقرار السياسي والامني وكذلك دور الجودة المؤسساتية الاقتصادية في تحقيق الحرية الاقتصادية معتمدا على مؤشرات الحوكمة والحرية الاقتصادية.

سادسًا: خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: دوافع واشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: دور الجودة المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: الجودة المؤسساتية السياسية

المطلب الثاني: الجودة المؤسساتية الاقتصادية

المبحث الأول

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد اسرع الانشطة الاقتصادية نموا في جميع أنحاء العالم بعد التجارة الدولية،لما له من اهمية للعديد من الدول الراغبة في تحسين بيئتها الاستثمارية، ومن تم جاذبيتها لاستقطاب اكبر قيمة منه ،للرفع من مستوى النمو الإقتصادي وتنويع الانتاج ، والتقليص من معدلات البطالة ،ونقل التكنولوجيا لتطوير طرق الإنتاج،واكتساب الخبرات والمهارات وصولا الى تحقيق التنمية وضمان الاستقرار الإقتصادي،وتعزيز التنافسية في الأسواق العالمية.

سنتناول في هذا المبحث مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واهميته في الطلب الاول ،ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة في المطلب التاني.

المطلب الأول

مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت العديد من المفاهيم للإستثمار الأجنبي المباشر، سواء من طرف الباحثين والمفكرين الإقتصاديين، أو من طرف المؤسسات والهيئات الدولية.

اولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف بأنه "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هنا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني في حاله الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الادارة والتنظيم في حاله ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية إلى الدولة المضيفة".[١]

---

[١] عمر صقر، العولمه وقضايا اقتصاديه معاصره الدور الجامعيه،مصر،٢٠٠١، ص٤٧.

ويعرف بأنه " عمليه تدفق القروض من قبل الشركة الام إلى الشركة التابعة لها في خارج أو شركه ملكيتها في شركه اخرى ،على أن لا تقل نسبه التملك في الخارج عن ١٠%".[٢]

كما يعرف بأنه" تلك الاستثمارات التي تتم في صوره مشروعات لها صفه عينيه، أو تواجد حقيقي، حيث يقدم المستثمر بنفسه أو بأمواله الخاصة بأنشاء مشروع، أو التوسع في مشروع قائم، ويقوم بامتلاكه جزء من المشروع، أو كل المشروع محل الاستثمار".[٣]

كما عرف أيضا بأنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة العمليات أنتاج السلع والخدمات، على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".[٤]

عرف Bertrand Raymond الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مساهمة رأسمال مؤسسه في مؤسسه اخرى، يتم ذلك بأنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها أو قيام مؤسسه أجنبية رفعت شركاء أجانب، أو هو وسيله تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة اخرى، وخاصه في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[٥]

ويعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" إستثمار يقوم على أساس المشاركة في الادارة (غالبا ١٥% من اصوات الادارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة اخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، ولا هو حصه محدده من المليكة".[٦]

---

[٢] سليمان عمر الهادي،الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والوضعي، الاكاديميون للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،٢٠١٠،ص ٢٣.

[٣] د. رضا عبد السلام ، دور التكتلات الإقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر،،ص١١.

[٤] احمد عبد الله المراغي،القانون الدولي الاستثماري،دار الفكر الجامعي،الطبعه الاولى،الاسكندريه،٢٠١٥،ص٩

[5] Raymond Bertrand: economic financiere international, Paris, edition puff, 1997-P91.

UNCTAD: WORLD INVESTMENT REPORT, translational co- operation, agriculture production and development, New York, 2009, P 243.

[6] World Bank, the role of foreign direct investment in development, development committee meeting Washington, 1991.D.C.P.S.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)،فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك" الاستثمار الذي ينطوي على علاقه طويله الامد، ويعكس مصلحه دائمه، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسه مقيمة في اقتصاد اخر (مؤسسه الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسة التابعة لها)".

من خلال ما تقدم يرى الباحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عباره عن الأنشطة الاستثمارية التي تقضي إلى علاقه ومنفعة دائمه، يقيمها المستثمر في بلد اخر (البلد المضيف)، بحيث يمتلكها ويديرها من خلال ما يملكه من رأسمال فيها، وتقوم بتحويل خبراته الفنية، والتقنية إلى الدولة المضيفة.

معرفة المنظمة العالمية للتجارة (W.T.O) الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الام) (...) أنت هديا في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد ادارتها.[٧]

ويعرف أيضا بأنه إنتقال رؤوس الاموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعيه، إستخراجيه أو تحويليه أو إنشائية أو زراعيه أو خدمية ويكون حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات.[٨]

أما منظمه التعاون الإقتصادي والتنمية (O.E.C.D) عرفته على أنه الاستثمار لغرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمه أو طويلة مع مشروع مثل: الاستثمارات التي تعطي إمكانيه ممارسه تأثير فعال على ادارة الاستثمارات أو المشروعات الاستثمارية.

أ- في بلد معين من قبل غير المقيمين بالوسائل الأتية:

- خلق تمديد أو توسع مشروع مملوك كلياً أو فرع أو اكتساب المليكة الكاملة ،أو مشروع موجود.
- المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود.
- توتر لمده خمس سنوات أو أكثر.

ب- في الخارج من قبل المقيمين في البلد بالوسائل الأتية:

---

(7) World Tradeorganization,2004,www.wto.org

(8) Tarun Kanti Bose, advantages and disadvantages of FDI in China and India. International Business research, Vol.5, No5, 2012, P, p.164-174.

- خلق أو تمديد أو توسيع مشروع مملوك كليا أو فرع أو إكتساب المليكة الكاملة أو مشروع موجود.
- المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود
- فرد لمده خمس سنوات أو أكثر.[٩]

ثانيا: اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتثمل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لجميع الدول والدول النامية على وجه الخصوص في الاتي:

١_ يعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مكونا رئيسيا من مكونات الإستراتيجية الوطنية لتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية مستدامة .

٢_ في ضل وجود سياسات اقتصادية ملائمة يكون الاستثمار الأجنبي المباشر محركا قويا لتحقيق نموا اقتصادي مستقر.

٣_ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بأصوله المادية الملموسة والغير ملموسة في بناء القدرات الوطنية من خلال جذب التقنية الحديثة ونقل الخبرات الاقتصادية والإدارية والمالية.

٤_ يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر تخفيف العبئ عن كاهل الدولة ،والرفع من قدرة اداء الاقتصاد ومؤسساته.

---

(9) ESCWA Ctherovle of foreign direct investment in Escwa member countries U.N, New York.2000

المطلب الثاني

دوافع واشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الاشكال التي تختلف بإختلاف الغرض الذي تسعى اليه هذه الاستثمارات وفيما يلي عرض لهذه الاغراض.[١٠]

أولا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

١-الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

ينتقل هذا النوع من الاستثمار من أجل الإستفادة من المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية.

٢- الاستثمار الباحث عن الاسواق:

من أسباب وجوده في البلد المضيف؛ القيود المفروضة على الواردات، إرتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير اليها.

هذا النوع من الاستثمارات يزيد رصيد رأس المال في الدولة المضيفة، كما له اثار إيجابيه على الإستهلاك وعلى التجارة من خلال زيادة صادرات الإقتصاد المضيف وزيادة وإرادته من مدخلات الإنتاج من الدول المصدرة للإستثمار.

٣- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الاداء:

يهدف هذا النوع إلى الزيادة الربحية من خلال الاستفادة من انخفاض مستويات الأجور في العديد من الدول النامية بسبب ارتفاع الأجور في الدولة الام أو ارتفاع صرف عملتها.

ومن اهم اشكاله تحويل الأنشطة كثيفة العمالة للصناعات التحويلية إلى الدول النامية.

١'اشرف السيد حامد قبال ، الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لاهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي "،دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى،٢٠١٣،ص١٣.

٢ Alasvag.Hussein,"foreign direct development policies in the Arat countries" MPRA paper no.2230 posted 07.Nov 2007,P11.Available at :/http:mpva.ut.uni muenchen.de /de/2230/.

يؤدي هذا النوع إلى توسيع تجارة الدول المضيفة وتنوع صادرتها وكذلك التوسع في الإستهلاك عن طريق استيراد الكثير من مدخلات الإنتاج.

٤- الاستثمار الباحث عن اصول استراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعدية الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في احدى الدول النامية أو المتقدمة وذلك من أجل تعظيم الربح ويكون له أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والإستهلاك ويعتبر بمثابة تصوير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للإستثمار.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

١_الاستثمار المشترك:

هو مشروع يمتلكه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفه دائمة، ولا تقتصر المشاركة على رأس المال المساهم بل قد تشمل الادارة، الخبرة، براءات الاختراع، والعلامات التجارية.

وهذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب الأتية:[١١]

أ- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين إستثماريين احداهما وطني والاخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.[١٢]

ب- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال أي أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل التكنولوجي بصفه عامه، وقد تكون المشاركة بحصه راس المال كله على أن يقدم الطرف الاخر التكنولوجي وأيضا قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات والمعرفة التسويقية، أو تقديم السوق.[١٣]

---

[١١]صفاء رافت محمد،عفاف احمد غانم،إدارة الأعمال الدوليه،دار الكتب المصريه،الجامعه العماليه،٢٠٠٨،الاسكندريه،ص٤٦-٤٩.

[١٢]عبد السلام ابو قحف،السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبيه،الاسكندريه،١٩٨٩،ص٢٥

[١٣]السيد محمد الجوهري ،دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار-دراسة مقارنه،دار الفكر الجامعي،الطبعه الاولى،٢٠٠٩،الاسكندريه،مصر،ص٢٩.

٢_ الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من أبرز أشكال الاستثمار ويعتبر أكثرها تفضيلاً لدى الشركات متعدية الجنسيات التي تمتد إلى عدة دول من خلال فروعها المختصة في الإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي وتتميز بكبر حجم إنتاجها وإحتكارها لأساليب الإنتاج والتكنولوجيا العصرية.

حيث أن هذه الاستثمارات تدور من مركزها الرئيسي في البلد الام.[١٤]

٣_ مشروعات أو عمليات التجميع:

يأخذ هذا النوع من الاستثمارات شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معاً، بحيث يتم بموجب هذه الإتفاقية قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع عمليات التشغيل والصيانة في مقابل عائد مادي يتفق عليه وبهذا يأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي.[١٥]

٤_ الاستثمار في المناطق الحرة:

هي نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تكون على شكل مشاريع مشتركه بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مشاريع مملوكه للمحليين، وهذا النوع يهدف إلى اقامه الصناعات التصديرية التي تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبه للإستثمارات عن طريق منح المشاريع الاستثمارية للعديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، بحيث يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيد عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصه تنظم أنشاء المشاريع الاستثمارية في المناطق الحرة.[١٦]

---

[١٤] عوض بدير الحداد،دور الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا التسويقية الى الدول الناميه–دراسه حاله بالتطبيق على جمهوريه مصر العربية–مجله التجارة والتمويل جامعه طنطا،كليه التجاره،مجله التجارة والتمويل،العدد السابع،١٩٨٥،ص ١٣.

[١٥] عبد السلام ابو قحف،مرجع سابق،ص ٣٢.

[١٦] زغدار احمد،الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهه المنافسة ،مجله الباحث، عدد٣، ٢٠٠٤،ص١٦١.

٥_ الاستثمار في مشروعات البنيه الأساسية المحولة:

يكون هذا النوع من الاستثمار على شكل عقود امتياز تكون لمده معينه ما بين ٢٠ إلى ٥٠ عاماً في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق على أن يعود المشروع في نهاية عقد الإمتياز إلى المجتمع أو الحكومة، بحيث تكون هذه المشاريع القائمة على البناء والتشغيل والتحويل ذات اتجاه يفيد الطرفين، الحكومة والمستثمر الأجنبي، فالحكومة تحتاج إلى وإستثمارات ضخمة يصعب عليها تمويلها بالكامل من الموازنة العامة ويرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جاد واقتصادية خلال فتره الامتياز.[١٧]

[١٧] شهرزاد زغيب،الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية في البلدان المغاربية ،مجلة التواصل،عدد٢٤ ،٢٠٠٩،ص٧٤.

المبحث الثاني

دور الجودة المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم:

تعتبر الجودة المؤسساتية هي الضامن لسيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم ،وهي توفر حقوق الملكية، وتوفير حوافز من أجل الإنتاج ، كما توفر نطاقا سياسيا يرسي منظومة قانونية تضمن تنفيد العقود والاتفاقيات بتكلفة منخفضة .

فالجودة المؤسساتية تقوم بتوفير الظروف الملائمة لفاعلية الأسواق ،وتسريع النمو الإقتصادي والإقتراب من الدول المتقدمة، فالبلدان تختلف من حيث نجاحها الإقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة و القواعد التي تؤثر في كيفية عمل الإقتصاد ، و الحوافز التي تجذب المستثمرين،هذه جميعا من نتاج السياسة المتبعة داخل الدول .

فالدول التي يشعر فيها المستثمرين الأجانب بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية ، ومحدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، والعقبات فيها محدودة للوصول إلى الأسواق بالتالي من المرجح ان تزدهر فيها الاعمال وترتفع فيها مستويات الانتاج .

لذلك سوف نتناول في هذا المبحث اثر الجودة المؤسساتية السياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الأول ،واثر الجودة المؤسساتية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الثاني .

المطلب الأول

الجودة المؤسساتية السياسية

تحدد المؤسسات السياسية قدرة المواطنين على مراقبة السياسيين وتضمن ما يكفي من القيود على القادة للضمان بأنهم لن ينحرفوا بعيدا عن المصلحة العامة والجودة المؤسساتية السياسية تشير إلى بيروقراطية فعالة ومستقيمة واحترام سياده القانون وحماية حقوق المليكة إضافة إلى وجود الإستقرار السياسي والحريات المدنية وفي غيابها ترتفع الاثار السلبية على مستوى الاستهلاك الحكومي فالمؤسسات السياسية الضعيفة تقود إلى عدم المساواة وجوله المؤسسات السياسية تتجسد في القوانين التي يجب أن تكون مكتوبة ومدعومة عن طريق استخدام قوه العقوبات بواسطة المشرع وتحديد نوع النظام السياسي أن كان ديمقراطي أو ذو سلطة مطلقه ويعكس درجة التصريح عن تفضيلات المواطنين حجم القيود درجة حجر الحريات المدنية.[١٨] ففي العديد من الادبيات حول الإقتصاد والعلوم السياسية فأن الجودة المؤسساتية السياسية اصبحت مترجم لمقياس نوعية الحوكمة التي قدمها Kraay Mastvuzzi Kaufman منذ سنة ١٩٩٦.

فالمؤشرات السته للحكومة التي قدمها Kaufmann والمتمثلة في (الصوت و–المساءلة _ الإستقرار السياسي وغياب العنف – فعالية الحكومة – النوعية التنظيمية – سياده القانون – مراقبة الفساد) التي تمثل الأعمدة الأساسية لمفهوم الجودة المؤسساتية السياسية فتشمل الجودة المؤسساتية السياسية ابعاد مختلفة للحكومة تتضمن قوه الجوانب الرسمية والغير الرسمية مثل تنفيذ حقوق المليكة مصداقيه النظام القضائي وسياده القانون وفعالية الحكومة.[١٩]

فالحكومة هي المؤسسات التي تمارس السلطة في البلد لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية بشكل فعال وعادل من خلال تنفيذ سياسات سليمه للمحافظة على القيم الدستورية

---

(18)– Gerritfaber and Janonibe, (2007). “European union trade politics and Development, Everything but arms unraveled”,Routledge,Devlopment economics,Newyork, USA , Canda 101.

(19) Rai Nallaviand BredaGviffith” Understanding Growth and poverty: Theovy:Policy and Empivics” ,published by the world Band, was hington.P.C.USA.2011.

وتحدد كيف يتم ممارسه السلطة وكيف يمنح المواطنين الصوت وكيف يتم اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمصلحة العامة ويتواجد النظام السياسي المنفتح عندما يكون للناس إمكانيه المشاركة في عمليات إتخاذ القرارات بواسطة الانتخابات العادلة.[٢٠]

فكلمة الحوكمة Governance أضيف اليها كلمة جيد good لتصبح الحكم الراشد ليشمل الديموقراطية الحكومة الفعالة والمسؤولة مناظره البنك العالمي للحكم الراشد على أنه اطار موثوق وشفاف للقواعد والمؤسسات من أجل قياده الأعمال الخاصة والعامة ومفتاح للتنمية المستدامة للقضاء على السلوك الأنتهازي لكل من الحكام وأصحاب المصلحة الخاصة والسماح للشعب بالمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم بحيث تكون اغلب الفئات الضعيفة في المجتمع مسموعة ومتضمنة في عمليه إتخاذ القرار. [٢١]

والعوامل التي تحسن الحكم الراشد تتمثل في مؤسساته وهي: الدولة ،القطاع الخاص، المجتمع المدني، والتفاعل الناجح بينهما يضمن تنميه بشريه مستدامه، فالدولة الفعالة تخلق محيطات سياسيه وقانونية ملائمه وقطاع خاص إنتاجي وإدارة الأعمال العمومية بطريقه شفافة عن طريق معرفة العامة بالسياسات الحكومية.

أولاً: محددات البنيه الأساسية للحوكمة المؤسساتية:

تتمثل البنيه الأساسية للحوكمة باعتبارها الأهم العوامل الحاكمة لقرارات الاستثمار بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:

١- النظام القضائي الذي يجب أن يتميز بالكفاءة والفاعلية وعدم التحيز والتمييز بحيث يساهم في حماية الممتلكات والحقوق السياسية والحريات المدنية للأفراد.

---

(20) Carlos santiso" Towards Democvative Governance: The contribution of the multilateral development banks in Latin America "In "Democracy assistance: International co-operation for democracratization" edited by perer burnell, OP.Cit.P165.

(21) Alexander Stimpfle "The different meanings of governance" seminar paper, published by gvinverlag (stipendiaten, Wissen), Norderstedt, Germany.2010.p4.

٢- المؤسسات العامة والتي يجب أن تتميز بالإستقرار والمصداقية في تشكيل هيكل الحوافز والنفقات في المجتمع، وتتسم أيضا بجوده وفعالية التنظيمات والاجراءات الإدارية.

٣- السياسات الحكومية والتي تشجع على تحرير الأسواق وتحفز المنافسة على المستوى المحلي والدولي. [١]

ثانيًا: مؤشرات الحكومة المؤسساتية:

إن العديد من الإقتصاديين أشاروا في عدة مراجع إلى أن المؤشرات السته للحوكمة التي قدمها كوفمان (Kaufmann) والمتمثلة بـــ: الصوت والمساءلة الإستقرار السياسي وغياب العنف فعالية الحكومة النوعية التنظيمية سياده القانون مراقبة الفساد... إنما تمثل الأعمدة الأساسية لمفهوم الجودة المؤسساتية السياسية.[٢]

المؤشر	مركباته	التوصيف
طبيعة النظام السياسي	الصوت والمساءلة	يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في أنتخابات حكوماتهم وحرية التعبير وحرية وسائل الاعلام.
	الإستقرار السياسي وغياب العنف	يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف.
قدرة الحكومة	فعالية الحكومة	يقيس نوعية الخدمات العامة وقدرة الخدمات المدنية واستقلاليته من الضغوطات السياسية وإعداد السياسات.

[١] كاميليا عبد الحليم، دور الحوكمة في جذب الاستشارات الأجنبية المباشرة المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد العدد العدد ٢٠١١،٢٩، ص ١١٤

[2] Ismail, R. (2021) impact of institutional variables on foreign direct investment “the: Tshreen university Journak.Economic and legal middle east and North African sciences series, 43.

	النوعية التنظيمية	يقيس قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمه تتيح تنميه القطاع الخاص وتساعد على ذلك
الاحترام والمساواة	دولة القانون	يقيس مدى ثقه المتعاملين في احكام القانون في المجتمع والتنفيذ بجوده أنفاذ العقود وحقوق المليكة والمحاكم وأعمال العنف.
	مكافحة الفساد	يقيس مدى إستقلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصيه بما في ذلك أعمال الفساد، إستحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدارات الدولة

ثالثًا: العملية التي بواسطتها يتم اختيار الحكومات:

١- الصوت والمساءلة:

يقيس مدى مشاركه عدة طبقات من السكان وكيف أن النظام السياسي للمساءلة يلبي إحتياجات ورغبات مواطنيه خاصه الحقوق السياسية والمدنية.

٢- الإستقرار السياسي وغياب العنف:

حيث يقيس الظروف التي تصبح الحكومة من خلالها غير مستقرة أو حتى يتم اطاحتها بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف. ويقيس مدى قدرة مواطني الدولة على الإنتخابات بشكل مسالم.

رابعًا: قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات بشكل فعال:

١- فعالية الحكومة:

والتي تقيس كفاءة البيروقراطية وجودة تقديم الخدمات العمومية ومصداقية إلتزام الحكومة بالسياسات.

٢- النوعية التنظيمية:

يقيس حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الواقعية على البنوك ويقيس قدرة الحكومة في تطبيق سياسات ناجحة لتشجيع تطور القطاع الخاص.

خامسًا: قدرة الحكومة على احترام المواطنين:

١- سياده القانون:

ينطوي المؤشر على حياديه القوانين ومدى تنفيذ والتزام المواطنين والزامهم بها أي أن يكون الجميع حكاما ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون.

٢- مدركات الفساد يقيس هذا المؤشر مدى ممارسه السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة وكذلك إستحواذ النخبة وأصحاب المصالح الخاصة على مقدرات الدولة.[١]

تأثير الجودة المؤسساتية السياسة:

الصوت والمساءلة:

لذلك يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالصوت والمساءلة لأنها تتضمن الحريات المدنية ،الحقوق السياسية ،حرية الصحافة ،عدالة النظام القضائي وهذه العوامل تعتبر مسؤوله عن توفير المناخ الاستثماري الحر، وكلما تحسنت وضعيه الصوت والمساءلة في البلد المضيف تكون هناك مراقبة جيده للأفعال الحكومة وهذا يقلل احتمال الإنتهاكات المستقبلية لحقوق المستثمرين داخل الدولة المضيفة.

---

[١] بسام عبد الله البسام ،الحوكمة الرشيدة ،مجله الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ،مجلد ١ ، ٢٠١٤، ص ٢٥.

الإستقرار السياسي وغياب العنف:

فخطر عدم الثبات الحكومي أو تنحي السلطة بطريقه عنيفة أو غير دستورية يهدد استمرار المشروع الاستثماري في البلد المضيف وتدفق عوائده، وقد تصل درجة السوء إلى إلحاق خسائر مادية نتيجة لأعمال العنف، بعدم التأكد السياسي في البلد المضيف يمكن أن يغير قواعد اللعب بشكل غير متوقع، وقبل القيام بالاستثمار يتم الأخذ بعين الاعتبار كلاً من التغيير الحكومي، المعارضة، الشفافية في الخدمة العمومية، الفساد، وجود الإرهاب،التمييز العرقي.[٢]

فالاستثمار الأجنبي إستثمار طويل الأجل وأي تهديد من ذلك النوع سيعرقل تدفق الأرباح والعوائد في المستقبل.

فالخطر السياسي والحروب الأهليه والفساد السياسي يدل على عدم استقراره وهذا يؤثر سلبا على المستثمرين الأجانب لغياب المنافسة الحرة وغياب فرص الاستثمار الناجح.

فعالية الحكومة:

حيث تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نوعية الخدمات العمومية نوعية البيروقراطية كفاءة واستقلاليه موظف الخدمة العمومية لإستقلالية سياسات الحكومة عن الضغط السياسي ومصداقيه الالتزام الحكومي فكل هذا يؤثر على أداء أعمال المستثمر الأجنبي والشركات متعدية الجنسيات من حيث عدة الاجراءات والوقت الذي يتطلبه إنجازها كما يؤثر على تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف وبالتالي على الأرباح التي ستنتج عنه.

النوعية التنظيمية:

حيث يمثل الاطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم بكافة أوجه النشاط الإقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر فبقدر ما يكون محكما ومنظماً وغير معقد يكون محفزاً للمستثمر الأجنبي وتختلف التشريعات بين الدول بإختلاف توجهات المشرع في الدولة لعدةعوامل:

---

[٢] معيد دنون يونس ، عدنان دهام احمد، ٢٠١٢، أثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ١٠٩ ،، المجلد ٣٤ ، العراق.

– الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدولة المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية.

– مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجاتها لتشغيلها.

– حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.

– القدرة الفنية والمالية لتصدير تلك المنتجات.

فتعد الدولة قاعدة قانونية مسايرة للتشريعات الدولية تكون محفزاً للإستثمارات الأجنبية، وتكون هذه القاعدة في شكل توفير اطار تشريعي وتنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل أهم اليات تأثير هذه الأطر على قرارات المستثمرين بشأن توطين إستثمارتهم في الدولة المضيفة وجوده القطر التنظيمية لها أثر إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

سياده القانون:

حيث تدفع المستثمرين الأجانب إلى أخذ قرارات تعظم من قيمة اصولهم نصراً إلى تأكدهم من ضمان مستقبلهم الاستثماري نتيجة وجود مؤسسات تحل الصراعات وتضمن تنفيذ العقود ، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو الدول التي تتمتع سياده القانون لأن العائد على الاستثمار يكون محمياً كما أن نظام الحكومة المتميز بالشفافية والمساءلة يقوي من وضعيه سياده القانون.

مراقبة الفساد:

الفساد لا يخفض فقط من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تستقبله الدولة المضيفة ولكن يغير أيضاً تركيبة الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعه،[٣] فالمستثمرين من الدول المتبعة لقوانين صارمه ضد الرشوة والفساد هم أكثر تأثراً في الدول ذات المستويات المرتفعة من الفساد مقارنة بالمستثمرين التابعين لدول لهم نفس مستويات الفساد المرتفعة أي أن الفساد يضعف من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول التي وقعت على إتفاقية مكافحة الفساد[٤].

ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر المؤسسات الحوكمة :

---

[٣] البان صالح حسن، تأثير الحكومة على الفساد الاداري مجله العلوم التجارية العدد ٢ ٢٠١٠ ص ١٩٠.

[٤] امير فرج يوسف مكافحه الفساد الاداري والوظيفي المكتب الجامعي الحديث عمان ٢٠١٠ ص٥١.

البلد	فاعلية الحكومة	سيادة القانون	مكافحة الفساد	مؤشرات فعالية الحكومة	الترتيب
الإمارات	١,٥٩٣	١,٠٠٤	١,٥٣٥	١,٣١١	١
قطر	٠,٨٦٤	١,٠١٤	١,٠٩٦	٠,٩٩١	٢
عمان	٠,١٣٤	٠,٦١٣	٠,٤٥٣	٠,٤٠٠	٣
السعودية	٠,٣٣٤	٠,٢٨١	٠,٥٩٤	٠,٤٠٣	٤
البحرين	٠,٤٠٦	٠,٥٨٥	٠,١٦٧	٠,٣٨٦	٥
الأردن	٠,١٧٣	٠,٣٣٨	٠,٣٧٣	٠,٢٩٥	٦
تونس	٠,١٠١	٠,١٧٧	٠,٠٨٨	٠,٠٥٥	٧
الكويت	-٠,٠٧٧	٠,٣٣٤	٠,٠١٤	٠,٠٩٠	٨
المغرب	-٠,٠٨٧	-٠,٠٩٠	-٠,١٠٨	-٠,٠٩٥	٩
مصر	-٠,٤٩٧	-٠,٣٤١	-٠,٥٣٧	٠,٤٥٩	١٠
ليبيا	-١,٧٥٩	-١,٩٢١	١,٥٩٩	-١,٧٦٠	١١

المصدر: تقرير تنافسية الإقتصاديات العربية ، ٢٠٢٢،ص٤٩

المطلب الثاني

الجودة المؤسساتية الاقتصادية

تفرض المؤسسات الاقتصادية ذات النوعية الجيدة بالقوة حقوق المليكة وتقدم حوافز الاستثمار للأفراد وتضع قيودا على افعال النخبة والسياسيين وكذلك تفيد قدرتهم على مصادرة مداخل وإستثمارات الاخرين وكذلك تقدم فرص عادله في الدولة وكذلك التوظيف الجيد للأسواق.

فالمؤسسات الاقتصادية الجيدة تدعم النمو الإقتصادي وتعرض حوافز للسلوك الإقتصادي لجعل المشاريع الاقتصادية أكثر ربحيه حيث تقوم الجودة المؤسساتية الاقتصادية بتخفيض درجة عدم اليقين لصناعه القرار والإقتصاديين، فالتأكد واليقين المرتفع يعرض حوافز ويضمن تكاليف صفقات منخفضه فالمؤسسات الاقتصادية مثل:

مؤسسات التأمين الإجتماعي ومؤسسات ادارة الصراع.(٥)

ويعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية المقدم من قبل منظمه هيرتاج (Heritage) مقياس أن جوده المؤسسات الاقتصادية لأنه يقيس كل جوانب النظام الإقتصادي التي تعكس الاطار السليم حيث عرفت الحرية الاقتصادية على أنها (تشمل كل حريات وحقوق الإنتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات فالشكل الاعلى للحرية الاقتصادية يجب أن يقدم الحق المطلق للملكية والحريات التامة، وتحركات العمل، وراس مال، والسلع، والغياب المطلق للإكراه أو القيود)

فالحرية تكون محميه بواسطة الدولة وغير مقيده من طرف الدولة، وتعتبر منظمه Heritage أن الحرية الاقتصادية تتكون من الخيارات الشخصية التبادل المنسق في الاسواق وحرية الفرد للدخول والتنافس في الاسواق وحماية حقوق المليكة ضد انتهاكات الاطراف الاخرى. (٦)

---

(5) Sambit Bhattacharya " Growth miracles groth de bales : Exploring root causes" published by Edward Elgar publishing limited,LLk, USA, 2011.P20

(6) Miller, T., &Kim, A.B.C (2017), index of economic freedom, Washington: the Heritage foundation, P 21.

مؤشر الحرية الاقتصادية:

حيث يقيس هذا المؤشر الدرجة التي تكون فيها قوى السوق حره العمل لصالحها وينظم حرية الحصول على المليكة ولمراقباتها وحرية إنتقال المعلومة ويقيس كذلك الفاعلية داخل القضاء والقدرة على تنفيذ العقود ويتكون مؤشر الحرية الاقتصادية من أربع فئات وهي كالتالي:

وتصنف منظمة Heritage مؤشرات الحرية الاقتصادية إلى ١٢ مؤشر فرعي موزعه على أربعه معايير وهي كالتالي:

أولاً سياده القانون: [٧]

١- حماية حق المليكة وهي تقييم لقدرة الافراد على تجميع الممتلكات الخاصة وتكون محمية بواسطة قوانين واضحه ومنفذه من طرف الدولة، وحقوق المليكة هي أساس اقتصاد السوق، فاذا لم تستطع الدولة من تقديم ضمانات لحماية هذه الحقوق الأساسية فهذا لا يحفز الشركات متعدية الجنسيات على الاستثمار في البلد المضيف.

٢- الفعالية القضائية تتطلب الكفاءة القضائية وأنظمه قضائية عادله لضمان حقوق جميع المواطنين وإتخاذ الاجراءات القانونية ضد الانتهاكات من قبل الاطراف وخاصه الاطراف القوية في الدولة.

٣- نزاهة الحكومة وذلك من خلال السماح لأفراد معينين أو مصالح معينه بالحصول على منافع حكومية على حساب الاخرين.

ثانياً: حجم الدولة:[٨]

يتكون معيار حجم الدولة من ثلاث مؤشرات فرعية

---

(7) Bassoon ourrassni. (2012) can better institutions attract more foreign direct investment CFDI)? Evidence from developing countries, UN international conference on applied economics, p 60.

(8) 2014 index of economic freedom (Washington, DC: The Heritage foundation, 2014, and 2012).

١- الحرية الجبائية وهي مقياس مباشر لمدى تمكين الحكومة لأفراد والمؤسسات بالاحتفاظ بدخلهم وثرواتهم ومراقبتها لمصلحتهم الخاصة.

ويمكن الحكومة أن تفرض ضرائب على النشاط الإقتصادي عندما تتزايد الديون التي يتعين سدادها من قبل المستثمرين في نهاية المطاف وارتفاع المعدلات الضريبية يؤثر على قدرة الافراد والمؤسسات على تحقيق أهدافهم في السوق وبالتالي يقلل من النشاط العام للقطاع الخاص.

٢-الأنفاق الحكومي:

ويتمثل في توفير البنيه التحتية أو تمويل المشاريع أو تحسن رأس المال البشري وهي عوامل تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣- الصحة المالية:

تعتبر ميزانية الحكومة احد أوضح المؤشرات لمدى احترام الحكومة بمبدأ تحديد الأولويات وتخصيص الموارد وتعكس الميزانية التزام الحكومة بالإدارة المالية للموارد وهو أمر ضروري للتوسع الإقتصادي.

ثالثاً التنظيم الفعال:[٩]

يتكون معيار التنظيم من ثلاث مؤشرات فرعية وهي:

١-حرية الأعمال:

تشير حرية الأعمال إلى حق الفرد في إنشاء وإدارته نشاط تجاري دون تدخل الدولة وتشكل القوانين الصارمة أكثر العقابات امام حرية تسيير أنشطه تنظيم المشاريع وعدم تحقيق النجاح في السوق لأصحاب المشاريع.

٢- حرية العمل:

يقيس هذا المؤشر الجوانب الأساسية لسوق العمل والمتمثلة في التشريعات المتعلقة بضبط الأجور، والقيود المفروضة على التوظيف، دور النقابات العمالية في تنظيم حرية العمال اعتماداً على طبيعة أعمالهم، بحيث كلما ارتفعت درجة حرية العمل إنخفض معدل البطالة.

---

(9) Miller &Kim, Holmes, 2014 index of economic freedom, 2014, P84.

٢- الحرية النقدية:

تعاكس الحرية النقدية استقرار العمالة والأسعار المحددة في الأسواق ،إذ أن الاشخاص يحتاجون إلى عمليه مستقرة وموثوقة كوسيله للتبادل ووحده للحساب ومخزن للقيمة.

فالحرية النقدية الجيدة تسعى لمكافحة التضخم،والمحافظه على استقرار الأسعار وعلى ثروة الدولة.

رابعاً: انفتاح السوق:[١٠]

يتكون معياراً انفتاح السوق إلى ثلاث مؤشرات فرعية:

١-الحرية التجارية:

تتمثل الحرية التجارية في إنفتاح الإقتصاد على استيراد السلع والخدمات من جميع أنحاء العالم وقدرة المواطنين على التفاعل بحرية سواء مشترين أو بائعين في السوق الدولية.

٢- حرية الاستثمار:

توفر بيئة الاستثمار الحرة والمنفتحة اقصى الفرص لتنظيم المشاريع التجارية وتقديم الحوافز لتوسيع النشاطات الاقتصادية إضافة إلى زياده الإنتاجية وخلق فرص العمل، ويتميز إطار الاستثمار الفعال بالشفافية والإنصاف ويدعم جميع أنواع الأعمال ويشجع على الإبتكار والمنافسة إلا أن القيود المفروض على الاستثمارات المحلية والأجنبية تقلل من حجم الاسواق والإنتاجية

٣- الحرية المالية:

يوفر النظام المالي الشفاف للأفراد خدمات متنوعه للإدخار،الإئتمان والاستثمار من خلال توسيع فرص التمويل وتشجيع روح المبادرة وتوفير محيط مصر في منفتح للمنافسة لتقديم الوساطة المالية بأكثر فاعلية ما بين المستثمرين ورجال الأعمال من خلال الإجراءات والعمليات التي يقودها للعرض والطلب ويوفر السوق المعلومة والأسعار في الوقت الحقيقي، وتعتمد هذه العملية على شفافية السوق وسلامه المعلومات المتاحة وضمان النزاهة.

---

١ Miller&Kim,2017,index of economic freedom,2017,P.25.

اتر الجودة المؤسساتية الاقتصادية:

حرية الأعمال:

فالتنظيم المفرد يجعل من الصعب على المستثمرين الأجانب تحقيق النجاح في السوق، فالعدد الكبير من التشريعات يعيق إنتاجية وربح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، فشركات متعدية الجنسيات تقرر الاستثمار في الدول التي يكون فيها من السهل الدخول والخروج من السوق فالتكرار المرهق للقواعد التنظيمية هي أكثر الحواجز ضررا بحرية الأعمال.

الحرية التجارية: [١١]

تأثير الحرية التجارية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على طبيعة هذا الأخير،فالإستثمار الأجنبي المباشر الافقي (الموجه إلى سوق الإستهلاك النهائي) من المتوقع أن ينخفض مع ارتفاع الحرية التجارية التي تسمح بدخول بضائع مماثله يقدمها المستثمر الأجنبي في هذا البلد، أما المستثمر الأجنبي المباشر العمودي (الذي يتخصص بصنع أجزاء من المنتوج النهائي) من المتوقع أن يرتفع مع إرتفاع الحرية التجارية لحاجته الدائمة إلى إستيراد سلع وسيطه وتجهيزات إضافه إلى تصوير ما تم تصنيعه،كما أن الانفتاح التجاري يجذب المستثمر الأجنبي المباشر الموجه إلى التصدير طالما أن هناك حرية لاستيراد مكونات واجزاء من المنتوج النهائي، كما أن الحدود التجارية تبعد السلع المتطورة التكنولوجيا والخدمات على متناول المستثمرين المحليين وبالتالي يحد من تطورهم الإنتاجي.

الحرية الجبائية:

الحجم القليل من الضرائب المفروضة يعني ربح أكبر للمستثمر الأجنبي، ومن أجل ذلك تعرض عدة دول مجموعه من الحوافز التي تتضمن ضرائب متدنية للمستثمرين الأجانب، حيث أن ضريبه الدخل على الشركات متعدية الجنسية والتي كلما زاد ارتفاعها أدت إلى تخفيض معدل العائد

---

١ Miller&Kim,2017,index of economic freedom,2017,P.25.

على مخزون رأسمال وكذلك على عواملهم الخاصة مثل التكنولوجيا وبالتالي تعمل على طرد رؤوس الأموال الأجنبية خارج البلد المضيف، وكذلك الإجراءات والسياسات الجبائية للبلد المضيف ينظر لها من منظور ميزانيتها، فالعجز الكبير يمكن أن يكون مؤشراً على إرتفاع الضرائب.

الأنفاق الحكومي:

يشير الإنفاق الحكومي الكبير إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص ويقود إلى عدم الكفاءة الإنتاجية وهذا يحد من حرية المستثمر الأجنبي، وهكذا يؤثر القطاع العام الواسع وإنفاقه على التخصيص الأمثل للموارد بشكل سيء، فالإنفاق الحكومي الممول بواسطة الضرائب المرتفعة يؤدي إلى تكاليف فرصه مساويه لقيمة الإستهلاك والاستثمار الخاص الذي كان سيحدث لو تركت الموارد في أيدي القطاع الخاص،ومن جهة اخرى يعمل الإنفاق الحكومي على تحسين البنيه التحتية وتمويل البحوث وتحسين الرأسمال البشري وهو مهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي المباشر.

الحرية النقدية: (١٢)

إن السياسة النقدية الحكيمة التي تحد من التضخم وتحافظ على استقرار الأسعار وعلى ثروة الامه تجعل المستثمر الأجنبي قادراً على الإعتماد على اسعار السوق في المستقبل، فيمكن أن يتم القيام بكل من الإدخار،والإستثمارات والمخططات الطويلة الأجل بثقه أكبر، أما السياسة التضخمية فتعود إلى التخصيص ما دون الأمثل للموارد وارتفاع تكاليف الإنتاج إضافه إلى تشويه الأسعار، في المستثمر الأجنبي المباشر يتوجه إلى الدول التي تكون فيها ثقه في العملة المحلية.

حرية الاستثمار:

يوفر المحيط الاستثماري الحر المنتج، المنفتح، فرص مهمه لتنظيم المشاريع ويقدم حوافز لتوسيع النشاط الإقتصادي إضافه إلى رفع الإنتاجية وخلق فرص العمل، كما أن الإطار الاستثماري الفعال الذي يتميز بالشفافية والإنصاف يدعم جميع أنواع الشركات وليس الشركات الكبيرة فقط، كما

---

١ "فريد ،نهى محمد ،رؤية لتطوير التنمية الاقتصادية في العلاقة بين الإقتصاد المؤسسي والشمول المالي ،كلية التجارة وادارة الاعمال ،جامعة حلوان ،٢٠٢١،ص٣.

يشجع الإبتكار والمنافسة بينما يعود تقييد التدفق الحر للإستثمار إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد وبالتالي إلى إنتاجيه ضعيفة كما أن الحرية الاستثمارية تدفع الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل أفضل استعمالاته لاسيما في المناطق التي تحتاجه، لذلك تردد المستثمرون الأجانب عند القيام بالاستثمار في الإقتصاد الذي يتميز بتشريعات مقيده لتدفقات رأسمال عبر الحدود.

الحرية المالية:

النظام المالي الشفاف والمنفتح والأكثر تطوراً يتيح إمكانيه التمويل بشكل عادل لكل الاطراف، ويشجع المنافسة لتقديم الوساطة المالية الأكثر فاعليه وكفاءة ما بين المستثمرين من خلال الاجراءات والعمليات التي يقودها الطلب والعرض، كما يوفر السوق المعلومة والأسعار في الوقت الحقيقي وهذا يعتمد على الشفافية والافصاح، وضمان النزاهة، وتنظيم المؤسسات المالية وهذا ما على الدولة أن تقوم بتوفيره بدلا من فرض القيود لضمانه المستثمر الأجنبي لتجنب إرتفاع تكاليف تمويل المشاريع وحتى لا يكون هناك تدخل في تسعير رأسمال الذي يتعارض مع المبدأ الاساسي للإقتصاد السوق وكل هذا يخدم تخصيص الموارد الرأسمالية للاستخدامات الأعلى قيمة، كما أن الحوافز المالية التي تمنحها الدولة المضيفة غالبا تخف التكاليف الحصول على الارض، البناء، تدريب العمالة، مشتريات تجهيزات المصانع.

وفي حاله ضعف الاسواق المالية المحلية فأن الشركات متعدية الجنسيات تقترض من الخارج وتحول الموارد المالية إلى فروعها في البلد المضيف، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديل للأسواق الإئتمان الفعالة.

حقوق المليكة: [١٣]

وهي أساس اقتصاد السوق كما أنها تقييم لقدرة الافراد على المليكة الخاصة المحمية بواسطة القوانين الواضحة، والمنفذة من طرف الدولة ، واذا لم تتمكن الدولة من تقديم ضمانات لحماية تلك

---

١ "فريد ،نهى محمد ،رؤية لتطوير التنمية الاقتصادية في العلاقة بين الإقتصاد المؤسسي والشمول المالي ،كلية التجارة وادارة الاعمال ،جامعة حلوان ،٢٠٢١، ص٧.

الحقوق فهذا لا يحفز الشركات متعدية الجنسيات على الاستثمار في هذا البلد المضيف، فالمستثمر الأجنبي يرغب بأن تكون حقوق المليكة مضمونه في دستور البلد المضيف إضافه إلى التعويض الكامل في حالات المصادرة وغياب القيود على تحويل الأرباح ورأسمال.

في الحماية الضعيفة لحقوق المليكة تدفع الشركات متعدية الجنسيات إلى التركيز على النشاطات التوزيعية أكثر منها إنتاجية.

الحرية من الفساد:

فالفساد يخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يضع حواجز ضد المستثمر داخل السوق ويخفض الفاعلية الكفاءة بشكل كبير كما يدفع من تكلفه بدء أنجاز الأعمال في البلد المضيف، فالمستثمرين الأجانب يتمكن أن يجهلوا القواعد الغير المكتوبة، كما أن تنظيم الدولة أو قيامها بوضع قيود في منطقه ما قد يخلق سوق غير رسمي مثلا الحواجز المرتفعة على التجارة كالقيود على الاستيراد التي تخلق حوافز التهريب وتسبب ظهور سوق سوداء للمنتجات المحظورة الممنوعة.

لذلك فالفساد يعتبر عائق للإستثمار الأجنبي والأنجاز السلس للأعمال.

حرية العمل:[١٤]

غالباً في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر يتم أخذ قوه عامله محليه والمستثمرون الأجانب لا يتوقعون بأن سياسات العمل القائمة في بلدهم الاصل هي نفسها في البلد المضيف، فسياسات هذا الاخير تأتي من التشريعات والقوانين المحلية، كما أن تكاليف العمل تختلف من بلد إلى اخر حسب اختلافات الأجور والفوائد الاجتماعية، تأمين الصحة، سياسات الاقاله، فهذه التكاليف يمكن أن تتضاعف اجور الموظف كما أن اتحاد العمال يختلف من بلد إلى اخر.

فالمستثمرون الأجانب يرغبون بالتعاقد الحر مع العمال الزائدين على الحاجه في الحرية في سوق العمل المطلوبة شأنها شأن الحرية في سوق السلع والخدمات، فارتفاع حرية العمل يساعد على الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير مناصب العمل وتخفيض معدل البطالة في البلد المضيف.

---

(14) Ehud menipaz&Amit menipaz "international Business" publish to buy sage publication, UK, 2011, P241.

ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية

البلد	نزاهة الحكومة	حقوق الملكية	حرية الأعمال	الفعالية الاقتصادية	مؤشرات الحرية الاقتصادية	الترتيب
الإمارات	٠,١٤٤١	١,٠٨٦	٠,٩٩١	١,٤٥٨	١,١٧٣	١
قطر	١,٠٩٢	٠,٦٠٠	٠,٢٨٢	٠,٤١٩	٠,٦٥٨	٢
عمان	٠,٨٣٩	٠,٥٩٨	٠,٥١٧	٠,٣٥٧	٠,٦٥١	٣
البحرين	٠,٤٦٤	٠,٦٤١	٠,٣٥٧	٠,٠٨٧	٠,٤٨٨	٤
السعودية	٠,٣٦٤	٠,١٧٦٩	٠,٥٨٢	٠,٨٧٦	٠,٣٧٤	٥
تونس	٠,١٥٨–	٠,٠١٠–	٠,٦٣٤	٠,١٢٢–	٠,١٥٦	٦
المغرب	٠,٢٤٥–	٠,٣٥٢	٠,٣٣٨	٠,١٠٣–	٠,١٤٨	٧
الأردن	٠,٣٢٣–	٠,٢٧٩	٠,٣٨٣–	٠,٣٤١	٠,٠٧٣	٨
الكويت	٠,٠٦١–	٠,١٥١–	٠,٣٨٩–	٠,٠١٩–	١,١١٦–	٩
مصر	٠,٦٦٥–	٠,٥٨٠–	٠,٣٠٠–	٠,١٥٢–	٠,٥١٥–	١٠
ليبيا	–	١,٨٩٨–	١,٩٥٠–	١,٤٢٥–	١,٩٢٤–	١١

المصدر: تقرير تنافسية الإقتصاديات العربية ، ٢٠٢٣، صـــ ٣٢.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقه ارتباط قويه بين متغيرات الدراسة، فالجودة المؤسساتية السياسية والاقتصادية هما عاملان أساسيان في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن الأولويات التي يجب على الدول تحقيقها.

كالجودة المؤسساتية السياسية لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ادارة الحكم الجيد إضافه إلى ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية، والقدرة على مكافحة الفساد وتعزيز التفاعل بين الادارة العامة والمجتمع تكون حافز الزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكذلك الامر بالنسبة للجودة المؤسساتية الاقتصادية لها تأثير إيجابي من خلال تأثير الحرية النقدية والحرية المالية وحماية حق المليكة وحرية الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١-تعتبر الجودة المؤسساتية السياسية والاقتصادية من المحددات والعوامل الرئيسية التي تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- توجد علاقه طويله الأجل بين متغيرات الدراسة وهو الإستقرار السياسي والحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- إن مؤشر حرية التعبير والمساءلة لهما تأثير جوهري على الاستثمار الأجنبي.

٤_ يعد مؤشرات الصوت و-المساءلة والاستقرار السياسي، من العوامل المؤسساتية السياسية ذات التأثير الكبير وهي المسؤولة عن قرار المستثمرين الأجانب في توجيه استثماراتهم نحو الدول العربية.

٥_على الرغم من تدفق الاستثمارات الأجنبية الى الدول العربية الا انها ضلت ضعيفة مقارنة بالدول النامية الاخرى .

ثانياً: التوصيات

١-العمل على الاصلاح المؤسساتي متمثلاً في توفير مؤسسات ذات نوعية جيدة تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- العمل على إعطاء أهمية أكبر لمبادئ الحوكمة في سياستها الحكومية، وذلك العمل على القضاء على البيروقراطية والاعتماد على ممارسه الشفافية والمساءلة والمشاركة.

٣- العمل على التكامل بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٤_ تحسين مناخ الاعمال في الدول العربية وذلك من خلال التقليل من المخاطر ، والتكاليف المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية، ووضع قواعد واضحة وشفافة لدخول المستثمرين الأجانب.

٥_ العمل على تقوية مؤسسات الدولة بتدعيم سيادة القانون، واستقلال القضاء، وضبط العلاقة بين السلطة والمال العام ،بتفعيل المساءلة عن تصرفات المسؤولين.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصاديه معاصره الدور الجامعية، مصر،٢٠٠١.

٢- سليمان عمر الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والوضعي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٣- د. رضا عبد السلام ، دور التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

٤- احمد عبد الله المراغي، القانون الدولي الاستثماري، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى،الاسكندريه،٢٠١٥.

٥- 'اشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لاهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي "،دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى،٢٠١٣.

٦- صفاء رافت محمد،عفاف احمد غانم،إدارة الأعمال الدوليه،دار الكتب المصريه،الجامعه العماليه،٢٠٠٨،الاسكندريه.

٧- السيد محمد الجوهري ،دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار-دراسة مقارنه،دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى،٢٠٠٩.
٨- عوض بدير الحداد، دور الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا التسويقية الى الدول الناميه- دراسه حاله بالتطبيق على جمهوريه مصر العربية-مجله التجارة والتمويل جامعه طنطا، كليه التجارة، مجله التجارة والتمويل، العدد السابع.
٩- زغدار احمد، الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهه المنافسة، مجله الباحث، عدد٣، ٢٠٠٤.
١٠- شهرزاد زغيب، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية ،مجلة التواصل،عدد٢٤ ،٢٠٠٩.
١١- كاميليا عبد الحليم، دور الحوكمة في جذب الاستشارات الأجنبية المباشرة المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد العدد ٢٩ ،٢٠١١.
١٢- بسام عبد الله البسام ،الحوكمة الرشيدة ،مجله الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ،مجلد١، ٢٠١٤.
١٣- معيد دنون يونس ، عدنان دهام احمد، ٢٠١٢، أثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ١٠٩ ،، المجلد ٣٤ ، العراق.
١٤- البان صالح حسن، تأثير الحكومة على الفساد الاداري مجله العلوم التجارية العدد ٢ ٢٠١٠.
١٥- امير فرج يوسف مكافحه الفساد الاداري والوظيفي المكتب الجامعي الحديث عمان ٢٠١٠.
١٦- فريد ،نهى محمد ،رؤية لتطوير التنمية الاقتصادية في العلاقة بين الإقتصاد المؤسسي والشمول المالي ،كلية التجارة وادارة الاعمال ،جامعة حلوان ،٢٠٢١.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Raymond Bertrand: economic financiere international, Paris, edition puff, 1997.
2. UNCTAD: WORLD INVESTMENT REPORT, translational co-operation, agriculture production and development, New York, 2009.

3. Tarun Kanti Bose, advantages and disadvantages of FDI in China and India. International Business research, Vol.5, No5, 2012.
4. ESCWA Ctherovle of foreign direct investment in Escwa member countries U.N, New York.2000
5. Alasvag.Hussein,"foreign direct development policies in the Arat countries" MPRA paper no.2230 posted 07.Nov 2007,P11.Available at:/http:mpva.ut.uni muenchen.de /de/2230/.
6. Gerritfaber and Janonibe, (2007). “European union trade politics and Development, Everything but arms unraveled”,Routledge,Devlopment economics,Newyork, USA , Canda .
7. Rai Nallaviand BredaGviffith” Understanding Growth and poverty: Theovy:Policy and Empivics” ,published by the world Band, was hington.P.C.USA.2011.
8. Carlos santiso” Towards Democvative Governance: The contribution of the multilateral development banks in Latin America “In “Democracy assistance: International co-operation for democracratization” edited by perer burnell, OP.Cit.
9. Alexander Stimpfle “The different meanings of governance” seminar paper, published by gvinverlag (stipendiaten, Wissen), Norderstedt, Germany.2010.
10. Ismail, R. (2021) impact of institutional variables on foreign direct investment “the: Tshreen university Journak.Economic and legal middle east and North African sciences series.
11. Sambit Bhattacharya " Growth miracles groth de bales: Exploring root causes" published by Edward Elgar publishing limited,LLk, USA, 2011.
12. Miller, T., &Kim, A.B.C (2017), index of economic freedom, Washington: the Heritage foundation.
13. Bassoon ourrassni. (2012) can better institutions attract more foreign direct investment CFDI)? Evidence from developing countries, UN international conference on applied economics.
14. Ehud menipaz&Amit menipaz "international Business" publish to buy sage publication, UK, 2011.

فهرس المحتويات

مقدمة: ١

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ٥

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ٥

المطلب الثاني: دوافع واشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ٩

المبحث الثاني: دور الجودة المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر..... ١٣

المطلب الأول: الجودة المؤسساتية السياسية ١٤

المطلب الثاني: الجودة المؤسساتية الاقتصادية..... ٢٢

الخاتمة: ٣١

قائمة المراجع:..... ٣٢

فهرس المحتويات:..... ٣٥